

Distr.: General
6 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البندان ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال

مسألة قبرص

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه اهتمامكم، بصفتكم الأمين العام
للأمم المتحدة والوديع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في آن واحد، إلى أعمال جديدة
تقوم بها جمهورية تركيا على أساس مطالبات غير مشروعة بالجرف القاري/المنطقة
الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص. وتشكل هذه الأنشطة الجديدة التي تقوم بها تركيا
انتهاكا للحقوق السيادية والولاية القضائية لجمهورية قبرص على هذه المناطق البحرية.

وعلى وجه التحديد، كانت السفينة فلاش رويال (Flash Royal)، التي ترفع علم
جمهورية قبرص، تجري بحثا علميا بحريا، باسم جمهورية قبرص، بشأن أنواع الحيتانيات عندما
قامت فرقاطة تابعة للقوات البحرية التركية بمضايقتها مرتين.

وكان تسلسل الأحداث على النحو التالي:

- في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٣:٤٠ بالتوقيت العالمي المنسق، أبحرت فلاش
رويال، أثناء قيامها بأنشطة بحث علمي بحري في البحر الإقليمي لجمهورية قبرص،
متجاوزة حد الاثني عشر ميلا للبحر الإقليمي، حيث دخلت الجرف القاري/المنطقة
الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص، في الموقع "31.98° 06' 032° N - 34° 44' 07.02".
وحالما غادرت فلاش رويال البحر الإقليمي للجمهورية قبرص، اتصلت الفرقاطة



التركية (TCG *Gelibolu* (F-493) بالسفينة وأوعزت إلى القبطان بتغيير مسارها لأنها، وفقاً للحجة التركية، دخلت "منطقة الولاية البحرية التركية"؛

- في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ٠٥:٣٥ بالتوقيت العالمي المنسق، اتصلت الفرقاطة (TCG *Gelibolu* (F-493) بفلاش رويال، التي كانت تقوم بأنشطة بحثية في البحر الإقليمي لجمهورية قبرص، في الموقع E 34.92' 07' 032° - N 13.92' 15' 35°، لتغيير مسارها بسبب انتهاك "منطقة الولاية البحرية التركية" حسبما زُعم.

وتقدم هذه الأعمال غير القانونية مثالا إضافيا على محاولة تركيا منع جمهورية قبرص من ممارسة حقوقها المشروعة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبموجب القانون الدولي العرفي، وهي نتيجة لازمة مباشرة للمطالبات البحرية غير المعقولة التي قدمتها تركيا، والتي ليس لها سند على الإطلاق لا في القانون الدولي على النحو المجسد في الاتفاقية، ولا في القانون الدولي العرفي.

وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تستخدم تركيا في سياق تقديم تلك المطالبات مصطلح "منطقة الولاية البحرية التركية"، الذي يكتنفه الغموض ولا يمكنه أن يدعم أي مطالبات مشروعة، لأنه لا يشير إلى أي منطقة بحرية محددة متوخاة سواء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو في القانون الدولي العرفي.

وتدعو جمهورية قبرص تركيا إلى أن تحترم مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القاعدة العرفية التي تلمي التصرف بحسن نية، وأن تسحب مطالباتها البحرية المتطرفة وتمتنع عن القيام بأي أنشطة غير قانونية ضمن الجرف القاري/المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

وأؤكد من جديد أن حكومة جمهورية قبرص لا تزال مصممة على الاستمرار في ممارسة وإعمال وحماية حقوقها السيادية وولايتها القضائية على جرفها القاري/منطقتها الاقتصادية الخالصة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مستخدمة في ذلك جميع الوسائل السلمية المتاحة لها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤٤ و ٧٩ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) نيكولاس إيميليو